

بيروت في ٢٨/١/٢٠٠٩

فلسطين
لا يصح أخيراً إلا الصحيح
د. أحلام بيضون
برفسور في القانون الدولي- الجامعة اللبنانية

تعود من جديد لتشكل الإدراك العربي، فلسطين التي كانت ولا تزال قضية العرب كل العرب، قضية المسلمين كل المسلمين، قضية الأحرار كل الأحرار في العالم، جرت محاولات لتحجيمها وجعلها قضية الشعب الفلسطيني فقط، بل أكثر من ذلك لجعلها قضية أقلية ضمن "دولة قائمة" هي إسرائيل. إن لذلك أهمية فعلية على الصعيدين السياسي والقانوني:

١- على الصعيد العملي والسياسي:
تم تصوير كل الإرتدادات لهذه القضية-الأم على أنها قضايا تخص الأقاليم فقط. فأصبح هناك القضية المصرية، والقضية السورية، والقضية اللبنانية، والقضية الأردنية، والقضية العراقية، والقضية الكويتية، والقضية السودانية، والقضية الصومالية، وحتى القضية الأفغانية والقضية الإيرانية... وبدأت تعالج كل قضية على حدا بما يتلاءم مع ما يؤمن استمرار وجود الكيان الاستيطاني العنصري الصهيوني الغاصب وأمنه على كل الصعد داخل المنطقة العربية والشرق أوسطية بل الإسلامية أيضاً. تراءى لمن يحلم بذلك أنه تم تكريس تقسيم الشعوب العربية أو الإسلامية، تبعاً للتجزئة الجغرافية التي وضعت حدودها من قبل الدول الإستعمارية في أوئل القرن العشرين. إن ذلك التجزئى تماشى مع مصالح الحكام الذين نصبوا من قبل الأمبريالية، أو على الأقل الذين يتم دعمهم من الخارج والمقصود الدول التي لا تزال مهيمنة على العالم منذ أن انتصرت في الحرب العالمية الثانية وقضت على الريخ الثالث في ألمانيا.

إن العالم ككل، وحتى بعض العالم العربي، قد تعود على وجود الكيان الصهيوني غير الشرعي "القائم بالفعل"، وأصبح يراه مقبولاً، ويصل هذا القبول إلى حد تبني مواقفه والدفاع عنه، وحين يضطره الأمر بيرر ذلك باتفاقات والتزامات دولية. ليست هنا المشكلة، إنما المشكلة تكمن في أن المتطبعين مع الأمر الواقع، بدعوا يتصرفون بهدف عدم تغييره والمحافظة عليه. لم تعد إسرائيل عدواً، بل أصبحت جارا وصديقاً وشريكاً. أليس الشريك هو من توقع معه الإتفاقات الأمنية والسياسية والإقتصادية؟

أصبحت حركات التحرير عبئاً على الحكومات. قد يرى البعض أن وراء ذلك رغبة من المطبوعين بإحلال السلام، وهذا ما يصرحون أنفسهم به. ولكن يكمن وراء ذلك في حقيقة الأمر، الرغبة في عدم رؤية انتصار حركات المقاومة، والسبب يتمثل في أن التحرير سيعقبه التحرر؛ أي أن المنتصرين، وبعد أن يفرغوا من عبئ التحرير سيلتفتون إلى الداخل للتحرر من نير الإستغلال والإستبداد والفساد، أي من الوضع القائم في السلطات العليا أو بتغطية منها. إن أغلب تلك السلطات مرتبطة ارتباطاً مباشراً بمراكز القرار في الخارج، فهو من ساعدها لتمسك بالسلطة، وهو الذي يستمر بدعمها (١). (١) أنظر فيما يتعلق بهذا الموضوع د. محمد مراد، "النخب والسلطة في المشرق العربي المعاصر"، معهد الإنماء العربي، بيروت، ١٩٩٦، (٢٨٠ ص).

٢- على الصعيد القانوني:

يفهم المختصين في القانون الدولي ما أهمية تحويل قضية الشعب الفلسطيني من قضية شعب احتل وطنه من قبل عناصر أجنبية إلى قضية أقلية مشاغبة أو متمردة، داخل دولة قائمة ومُعترف بها وعضو في الأمم المتحدة، وهي إسرائيل.

إن هذا التحويل من شأنه أن يحرم الشعب الفلسطيني من استعادة حقوقه على أرضه التاريخية، وتحويل هذه الحقوق في أحسن الأحوال إلا مجرد مسائل إنسانية، ينتظر من الدولة القائمة أن ترضى بأن تمنحها لهذه الأقلية، بما يتلاءم مع مزاجها ومصالحها وبمقدمتها الحدود الآمنة، غير المعينة المعالم والطبيعة. من هنا فإن ما سمي بالسلطة الفلسطينية، منحت أقل مما يعرف بالحكم الذاتي. لقد جرى التعامل معها كأنها سلطة إدارية تابعة للسلطة المركزية التي هي هنا سلطة المحتل أي "إسرائيل"، والشبه هنا كبير بين هذه السلطة ودويلة حداد ولحد التي أقيمت في جنوب لبنان، فيما سمي يومها الحزام الأمني. كان المطلوب من تلك السلطة تنفيذ الأوامر العليا للمحتل، خاصة تلك المتعلقة بفرض الأمن، وبالتالي يتخلص المحتل من أهم المسائل الأمنية، ويشغل الشعب الواقع تحت الإحتلال في التقاتل عوضا عن العدو. إن المطلوب من السلطة الفلسطينية المحلية أن تقضي على المنظمات التي تطالب بالإستقلال التام، وتعمل على التحرير. غير أن الوقائع على الأرض وانتصار الجناح المناهض لمقاومة الإحتلال، والمتمثل بشكل رئيسي بحركة حماس والجهد الإسلامي وفتح الإنتفاضة والجبهة الشعبية وغيرها، غير المعادلة. هذا ما جعل المحتل الصهيوني يتدخل من جديد لإحداث الوضع الذي يبيغيه، والمتمثل في تكريس سلطة محمود عباس بعد القضاء على حماس، أو على الأقل تحجيمها.

إن إسرائيل كدولة، وإن كانت قائمة منذ ستين عاما، فإنها تعتبر قائمة بالقوة وليس بالقانون. هي قائمة بالقوة أي باستعمال القوة وبالدعم الخارجي الكبير لوجودها. رغم ذلك، فإنه لا يمكن لإسرائيل أن تدعي الإستقرار، فهي لم تنعم به يوما منذ تأسيسها، ولا هي واثقة حتى من بقائها، وسبب ذلك معرفتها بأن وجودها غير شرعي أصلا. فهي قائمة على أرض شعب طرد من أرضه، وأن مواطنيها يسكنون بيوتا ليسوا بملكيها الشرعيين. هؤلاء طردوا منها إلى مخيمات الشتات في الداخل والخارج، يحاصرهم الجوع والتقتيل والإعتقال والتعذيب، وتضيق بهم الدنيا.

إزاء الواقعين الفعلي والقانوني المذكورين أعلاه، تلجأ إسرائيل إلى استعمال أقصى أساليب العنف، مقترفة أبشع أنواع الجرائم الدولية ضد الفلسطينيين وضد كل من يساندتهم، سواء كان هؤلاء لبنانيين، أو حتى لو كانوا يحملون جنسية البلد الذي يحميها في الواقع وفي القانون، فلم تشفع للمناضلة راشل كوري جنسيتها الأمريكية، ولم تقيها الدهس بدم بارد من قبل جرافة صهيونية، حين كانت تحاول منعها من تجريف أحد منازل الفلسطينيين. إن ما تبحث عنه إسرائيل بهذه الأساليب هو القضاء على المطالبين بحقوقهم، على أولئك الذين يثبتون بوجودهم عدم شرعيتها؛ وبحقهم بتقرير المصير على الأرض التي تعود لهم قانونا، انتفاء حق موجات الهجرة اليهودية إلى فلسطين بتقرير المصير على أرض لا تعود لهم.

ليس في القانون الدولي أي نص يبيح لموجات من المهاجرين من أصول وجنسيات مختلفة، أن يأتوا من كل أصقاع الدنيا، فيستحلون بيوت غيرهم وأمالك أصحاب البلاد ويمنعونهم من تقرير مصيرهم. إن الإعتبار الديني الذي يستند إليه الصهاينة لإقامة كيانهم في فلسطين، هو مخالف للقانون الدولي. فهذا القانون يحرم التمييز على أي أساس كان. والدولة الحديثة لا تعرف هذا التصنيف. وعلى اعتبار أننا سلمنا بأن اليهود في العالم هم من فلسطين، فهل هذا يبرر عودة كل يهود العالم إلى هذا البلد؟ وإذا صح هذا الأمر، أفلا يصح الأمر بالنسبة إلى مسيحيي العالم أيضا؟ أو لا يصح أيضا بالنسبة لمسلمي العالم كون الشرق الأوسط موئل الديانات السماوية؟

إن الديانات السماوية قد أتت لجميع أبناء البشرية أينما كانوا، وأنت لتنتشر، ولا يمكن حصرها في منطقة جغرافية معينة. إن من يحق له البقاء في فلسطين، ويحق له تقرير المصير فيها هم السكان

الذين عاشوا فيها بشكل مستمر، وكانوا يحملون الجنسية العثمانية، عند تطبيق نظام الإنتداب فيها. إن ذلك يشمل أتباع كل الديانات بما فيهم اليهود.

إن وضع فلسطين اليوم هو شبيهه بالوضع الذي كان قائما في جنوب أفريقيا العنصرية. إن طبيعة هذا النظام فقط حرية بإزالته من الوجود. وما يمارسه من جرائم عدوان وإبادة وجرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب هو حري أيضا بحد ذاته لإزالته من الوجود. إن الأمم المتحدة مدعوة اليوم لتصحيح الخطأ التاريخي والقانوني الذي أوقعتها به قوى الإستعمار العالمية. فأقدمت على تقسيم فلسطين، ثم قبلت باضمام إسرائيل إليها. إن الأمم المتحدة تعتبر مسؤولة عن حرمان الشعب الفلسطيني من تقرير مصيره على أرضه، ومسؤولة عن ما يعانيه بسبب العدوان الإسرائيلي المستمر.

إن دول العالم مطالبة بمساعدة المنظمة الدولية لفعل ذلك. أما إذا كان هناك دول كبرى منتفعة من إقامة النظام الصهيوني العنصري في قلب الوطن العربي، وهي تحول دون تغيير الوضع القائم، والإعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني، فإن باقي دول العالم هي مدعوة بمقتضى القانون الدولي لتجد السبل القانونية والعملية، لرفع الظلم عن الشعب الفلسطيني، وإعادته إلى وطنه وتمكينه من تقرير مصيره. إن السبل القانونية تمر بالضغط لتمرير قرارات عادلة في مجلس الأمن، لتتصف الشعب الفلسطيني وغيره من شعوب المنطقة التي قاست من الإجرام الصهيوني. فإذا لم تتمكن من ذلك، فلا بد من العمل لتعديل آلية عمل مجلس الأمن من أجل أن يصبح أكثر ديموقراطية، ويقوم فعليا بالدور المطلوب منه، والمتمثل بتثبيت وإعادة الأمن والسلم الدوليين، ووضع حد لإنتهاك القانون الدولي والشرائع الإنسانية، ومعاقبة المسؤولين عن ذلك وعن ارتكاب الجرائم الدولية.

إن الحكومات والمنظمات الحكومية وغير الحكومية، هي مدعوة بمقتضى القانون الدولي، لأن تبادر للعمل على كل الصعد لإحقاق الحق. إنها مدعوة للضغط باتجاه تغيير آلية اتخاذ القرارات في مجلس الأمن، فالآلية الراهنة تخالف القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، التي تقتض المساواة بين الدول، وتكرس حق الشعوب بتقرير المصير، وتحمي حقوق الإنسان. يجب على الجهات المذكورة أن تسعى لملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين، وإلزام دولة العدو بدفع التعويضات المتوجبة لضحايا العدوان من دول ومواطنين؛ كما يجب على الجهات المذكورة السعي بكل الوسائل لطرد الكيان الغاصب العنصري من الأمم المتحدة، وإزالة نظامه من الوجود، تمهيدا لإقامة دولة تتوافق مواصفاتها مع مبادئ وقواعد القانون الدولي. دولة قائمة على العدل، تتعايش داخلها جميع الأديان والفئات دون تمييز.